

وسبق في نظر النبي **فصل** الأحوال التي يستحب فيها السلام والقبول فيها
والذي يسبح **قوله** وأما الأحوال التي ذكرها واستحبها أي استحبابها لم يذكر دليل **قوله**
فيها يأتي أما الأحوال التي ذكرها ويحذف بعض استحبابها **قوله** وقد قيل
في الخبر كقبضته السلام على الموتى أي بان يقول السلام عليهم أهل قوم وموت
أي يقول السلام على أهل القبور الموتى **قوله** ويحذف أي أصل الاستحباب
فيكون سنة مستحبة بالأدب **قوله** إذا كان المسلم عليه مستغفرا بالبول
أو الجماع أو غيرها كان يسلم عليه بالناس للمعقول وعليه ما قبله لعل
هذه أهوا أحسن وذكره ذلك النبي عند ما سبق في باب آفة الذكر
على ما في الحاجة من أن مكافئته لبعض من الأدب والمودة فلا يلزم ذلك
استحبابه وقد تقدم نظر العارفين بسلطان المواضع التي يكره فيها السلام
السلام في باب النبي عن السلام على قاضي الحاجة في أوائل الكتاب **قوله**
السلام في تمام علة الله أهبة باستعماله بالاعتساف أو بانه ما في الشياطين
وقضية الأولى يديه على غير الشيطان وقضية الثانية عدم نية على
من فيه ولو مستحبه ووجد الأول ما لو كان ما في الشياطين لا يقتضي آفة الرد
عليه الأثر في السوق بحمامه أيضا ويسن السلام على من فيه ويؤيد ذلك ما في
الفتوح للحفاظ قال ابن زريق العبد وأخوه من صنع السلام على من في الحمام
بانه يبت الشيطان وليس موضع التحية استعمال من فيه بالتحريف قال
وليس هذا الذي بالفتوح في الذم بل على عدم الاستحباب النبي **قوله**
ولو سلم هو لنا لفسادنا على ما عليه السنة بعد السلام المفهوم من قول رسول
عليه السلام على المسلم على المشغول بقضا الحاجة ليس يحق جواب القصير
بمكالمه من مكالمته بغيره عن الأدب والمودة ومكارم الأخلاق والفتوة
قوله وقد قيل كان ناسا أو ناعسا أي من الخيال المذكور الذي يراه في المنام
علم من قام من كان ناسا أو ناعسا قال في شرح الروض الصابغ قال الإمام
أن يكون الشخص حاله لا يلبس بالمرءة القريبة منها فيها يدخلها السلام
والمخيط للصلى وغيره **قوله** أو مودنا في حاله إذا ندى فلا يجيب
وفارق الفرة بانه يحتمل استحبابه حاله أو لا يسن في استنائه وفارق
التبعية بانه فيها يردى إلى غير فضل الإعلام المقصود من الأذن بخلاف
التبعية نعم ليس له أن يستحب بعد تمام الأذن والإقامة **قوله** ومن
ذلك إذا كان إلى الشرك كالأكل كما في التعلية وفي الرخصة المص
قال القاضي البوشي والمسلم لا يسلم على مشرك إلا بالبرهان لا على حال
ذلك علم إذا كانت التهمة في حقه وكان يجوز إيمان في الوضع والإنتفاع ويعسر
الجواب في الخال عما إذا سلم بعد الاستئذان وقبل وضع لينة أخرى لا يجوز
النع **قوله** أما السلام في حال خطبة الجمعة لئلا المعتمد لا يستحب بالرد وإن

كان للم

كان السلام مكرها كما في الجمع وغيره وفارق عدم وجوبه على قاضي الحاجة كما
تقدم من مكالمته لتبعية المودة بخلافه هنا فانه ليس كذلك ومن ثم وجب الرد
هنا وإن لم يشرع السلام لأن عدم مشروعيته لعارض الأذن بخلاف **قوله**
لا بد عليه الكرم من واحد أي لا ينبغي غير ذلك والظاهر أنه يسلم على أي باللسان
وجوبا قال الأدي الذي أضافه الفاري ما ذكره المص في الذي من قوله
فأما إذا كان مستغفرا بالدماء مستغفرا فافهم في هذا كالمص في الذي من قوله
المستغفون في الذم انتهى فانه سبب اعتداله في ذلك المص في الذي من قوله
فيما ذكره حيث قال في بئنه على الأذنا ما قاله الشيخ في الفاري بانه يأتي في
حقه نظر ما يأتي في الذي لان الفاري قد استغفروا فذكره في معنى ما
يقراوه ثم اعتدلت عند بان الذي يكون منها يطلب حاجته فيطلب عليه النبي
طبعها والفقاري ما يطلب منه التوجه شرعا والوساوس تسلط عليه ولو فرض
أنه يوفق للحالة العلية فيونا در الاستغفار لا يحتمل أن التحليل الذي ذكره الشيخ
من بقاء الذي يأتي في نظره في الفاري انتهى كلام الفتح قلت ولا يسن
جواب التحليل الذي ذكره المص في الفاري بان يترك ذلك لما كان طمعا
تسديت حاله ما يصر فيه عنها ولا كذلك الفاري لانه ما سواها بالتوجه شرعا
وقد جرى ابن حجر البهني في تحفته على ما أرى أنه كلامه من اعتبار عدم
الاستغفار في القراءة وعدم التسليم بذلك حيث قال روح المصنوع على الفاري
وإن استغفرا بالدماء ووجوب الرد عليه ويستحب الخصال ما في من ذلك
يستغفر في التضرع عليه والأوقد شوق عليه ليس ينزل وأجابه له أنه
الآن بمنزلة غيره من سبب ينبغي فيما لو استغفروا هم كذلك ان يكون حكمه ذلك
انتهى **قوله** والأظهر عندى انه سلم عليه أي فلا يحق عليه الرد وقد
روى من سئل ممنوعا إلى الله تعالى ادركه المقت في الوقت **قوله** أما الذي
في الإحرام أنهم لم يسيروا لا يكره السلام عليه فيها في غير الإحرام وهو كذلك
لعدم مشروعيته **قوله** روبا للفظ أي استحبابا أو تارة إلى فزاره حاج
كما في المودن وبغير فرق بين علم وجوب الرد عليها وبين وجوبه على الفاري
بانه موقوف لشعائرها بخلافه وبين الشرب في التسمية وعدمه للمودن
بانه قد يخجل بالاحرام المودي إلى الاستغفار فيها **قوله**
أما المستغفرا بالبول ويحوى أي كاستغفار الجماع **قوله** فذكره آفة تزيده
أخرج الشافعي بسند أن رجلا سلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول
فرد عليه وفيه أنه اجتهده أن تعاد أي مثل ذلك لا بد عليه فهذا هو الجواز
وسبق في باب آفة الذم على فقهاء الحاجة أول الكتاب بسبب هذا المقام
قوله وأما المص في حرام عليه أن يقول وعلمك السلام أي إذا كان الصلاة
فرضا لأنها التي يحرم قطعها أو تقلا أراد استغفارا سماع ذلك فيصير لما